

## فيلادلفيا تنظم الجزء الثاني من ندوة الآفاق المستقبلية للأحزاب والحياء الحزبية



برعاية معالي السيدة ليلى شرف رئيس مجلس أمناء جامعة فيلادلفيا وبحضور الأستاذ الدكتور مروان كمال مستشار الجامعة وعدد من الشخصيات السياسية والحزبية، أقيم مركز الدراسات المستقبلية في جامعة فيلادلفيا الجزء الثاني من ندوة الآفاق المستقبلية للأحزاب والحياء الحزبية في الأردن والتي أدارها الدكتور إبراهيم بدران مدير المركز.

وفي مستهل أعمال الندوة تحدث الأستاذ الدكتور محمد أمين عواد رئيس جامعة فيلادلفيا حيث قال يسعدني ان ارحب بكم مسؤولين كباراً من جهة ومواطنين صالحين من جهة أخرى كلنا مؤمنون وملتزمون قولاً وفعلاً بالعدالة والموضوعية والحوار الهادئ والاستماع للآخر وتكافؤ الفرص. بعيدون عن الحب المفرط للذات والأنانية متعاونون متحابون متكاتفون متمتعون بسقف عال من الحرية المسؤولة نعطي كل ذي حق حقه لا نقبل لغيرنا ما لا نقبله لنا. نسأل انفسنا ماذا قدمنا للوطن لا نساله ماذا قدم لنا. أرحب بكم في الجزء الثاني من الندوة العاشرة لمركز الدراسات المستقبلية في جامعة فيلادلفيا التي نستكمل فيها استضافتنا لنخبة من السياسيين الحزبيين والباحثين الأردنيين المرموقين بصفتهم مسؤولين في أحزابهم وممارسين للعمل الحزبي من جهة ثانية.

وأضاف قائلاً أن الفترة التي انقضت على عقد الجزء الاول من الندوة قصيرٌ تعد بالأسابيع الا ان الشواهد تظهر يوماً بعد يوم ان مسألة تداول السلطة والحياء الحزبية الفعالة لا تزالان المشكلتين الاكثر

تعقيدا في المنطقة العربية والاقبل نضوجا وتوافقا ذلك ان مسألة الاحزاب عموماً لا تخص بلداً عربياً بعينه وإنما هي مشكلة عربية عامة وكما أكدنا في الجزء الاول من هذه الندوة فإن البوابة الرئيسية لخروج الدول العربية من حالة عدم التقدم والتشتت والانقسام تبدأ بالتأكيد على سيادة القانون والمشاركة في صنع القرار ووضع الخطط الرصينة لنهوض الاقتصاد وتفعيل دور الشباب ومنظمات المجتمع المدني والقوى السياسية وتداول السلطة واصلاح القطاعات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة وتفعيلها. تأتي الإدارة السياسية في المقدمة لتنبثق عنها إدارة الموارد البشرية والموارد الطبيعية وإدارة التعليم والمعرفة والعلاقات الإنسانية والمواطنة والتشريع. وقد أثبتت تجارب جميع الدول بدون استثناء ان محاولة التهرب من الحقيقة والتأجيل والترحيل كل ذلك لا يحقق الا مزيدا من التراجع والتأزيم. ان الحكم ليس حكراً على حزب دون آخر ولا مجموعة دون أخرى، وأن الدولة أي دولة لا تزدهر إلا على أساس المشاركة وتداول السلطة. أن الاحزاب والحزبية ربما تكون الأداة الأقوى والانجع لمثل هذه المشاركة وتنظيم عملية التداول.

وفي ختام كلمته أكد الدكتور رئيس الجامعة ان جامعة فيلادلفيا ستبقى كما عهدتموها ملتزمة بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية وواضحة كل امكاناتها الاكاديمية الفكرية الابداعية في خدمة الوطن مستشعراً همومه وتطلعاته وسائره على نهج القائد الباني جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه.

وتحدث أمين عام حزب الإصلاح الدكتور كليب الفواز عن تعثر الحياة الحزبية، موضحاً ان العمل الحزبي يشكل إحد مرتكزات الحياة السياسية بمعناها الشامل لافتاً الى ان إحدى الاشكاليات التي واجهت نشوء الحياة الحزبية في بدايتها هي اشكالية مرجعية الفكر والتي ما زالت واضحة في الحياة الفكرية الحزبية في الوطن العربي والتي أوجدت حالة من عدم وضوح الرؤية وخلط الأمور. وبين ان الاحزاب كانت تفتقر منذ البداية وما زالت الى عنصرين هاميين وهما الافكار والتمويل فالأفكار مهمة لتشكيل العقيدة الفكرية وبالتالي الابداع لخلق منهجية يمكن اتباعها واقناع الناس بها اما التمويل فقد حرمت منه به بعض الاحزاب واعتمد في مجمله على اشتراكات وتبرعات الاعضاء مع قلة عددهم.

وتناول ممثل حزب التيار الوطني الدكتور حمدي مراد التوافق الوطني في العمل الحزبي، معتبراً ان الديمقراطية لا تتحقق الا بالعمل الحزبي مطالباً بضرورة عدم ايجاد عقبات تتناقض مع القرار السياسي ودعم الاحزاب وايجاد حوار جاد بين الاحزاب واختزال العدد الكبير من الاحزاب انما بالاندماج او

التحالفات وقبول الدولة الجاد للأحزاب والاعتراف العملي بها وافساح المجال للعمل الحزبي دون مضايقات وايجاد سياسة مشتركة بين الدولة والاحزاب.

وتحدث ممثل حزب جبهة العمل الاسلامي محمد البزور حول البرامج الوطنية المشتركة مشيرا الى ان الاحزاب تتفق في برامج عملها على الاصلاح ومحاربة الفساد وارساء قواعد الحرية والعدالة الاجتماعية. وقال ان التحديات التي تواجه الاحزاب هي التحديات ذاتها التي تواجه الدولة من تحديات اقتصادية واجتماعية وامنية وتربوية مشيرا الى ان المشكلة التي تواجه الاحزاب هي وجود قوى شد عكسي تتهمها بعدم القدرة على الوصول الى الجماهير. وأشار إلى أنه لا يمكن للديمقراطية أن تنمو وتزدهر إلا بمشاركة جميع أطراف وأركان الطيف السياسي دون إقصاء جهة أو أخرى، وبين أن هناك العديد من القواسم التي تتفق عليها الأحزاب مثل عملية الإصلاح السياسي ومكافحة الفساد وارساء قواعد الحرية والعدالة والمساواة والتداول السلمي للسلطة.

ومن جهته أكد النائب الدكتور حازم قشوع أن الركيزة الأساسية لأي مجتمع من المجتمعات لا بد أن تتكرس فيه سيادة القانون وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وقوام ذلك المواطنة التي تشكل الدعامة الأساسية لأي بناء ديمقراطي.

ودعا الدكتور عوني خريس إلى قانون للأحزاب ينهض بالحياء الديمقراطية وتزدهر فيه حرية المواطن ويكون للشباب دورهم المؤثر في عملية البناء والإصلاح الديمقراطي.

أما الدكتور فؤاد دبور فأشار إلى أن الجسر الحقيقي للوصول إلى التعاون بين الدولة والأحزاب هي القوانين الناظمة للحياء السياسية والديمقراطية والتي من أبرزها قوانين الانتخاب والاحزاب واحترام الرأي والرأي الآخر.

وبين النائب مدالله الطراونة رؤية الوسط الإسلامي للوسطية والنهج المعتدل وأن الرسالة الحقيقية لأمن واستقرار الوطن هي في العمل المشترك بين الجميع من أجل رفعة ومصالحة الوطن، فالوسطية ارتقاء وتوازن وعدالة تحقق مصلحة الناس في كل زمان ومكان.

وأكد الدكتور سعيد ذياب على أن البيئة السياسية التي نعيشها يجب أن تكون جاذبة للعمل الحزبي وليس معادية له ومعاقبة له، وأن التعددية حق نصه الدستور وأن قانون الأحزاب يجب أن ينهض بالعملية السياسية والبرلمانية وصولاً إلى حكومات برلمانية ديمقراطية.

شارك فيها نخب سياسية وحزبية وأكاديميون وباحثون

## ندوة الأحزاب السياسية والحياء الحزبية في الأردن تثير الكثير من الآراء والنقاش والأسئلة حول آفاق التجربة الحزبية المستقبلية



على مدار يوم كامل، أثارت ندوة الآفاق المستقبلية للأحزاب والحياء الحزبية في الأردن التي نظمتها مركز الدراسات المستقبلية في جامعة فيلادلفيا مجموعة من الأفكار والأسئلة والنقاش والحضور خاصة وأن أوراق العمل تحدثت عن كثير من العناوين التي تهتم الناس والأحزاب وعوامل النجاح والصعاب التي تواجه التجربة الحزبية الأردنية.

الأستاذ الدكتور محمد أمين عواد رئيس جامعة فيلادلفيا قدم في الندوة كلمة ألقاها نيابة عنه الدكتور ابراهيم بدران مستشار رئيس الجامعة، ومدير مركز الدراسات المستقبلية قائلاً: "بداية لا بد من الاعتراف بأن الحياء الحزبية ومسألة الاحزاب عموماً لا تخص بلداً عربياً بعينه وإنما هي مشكلة عربية عامة. فجميع الاقطار العربية تقريبا تعاني من هذه المسألة ولم تصل فيها إلى حالة من التوافق الوطني وحالة من التصالح والتشارك بين الدولة . وربما لا نبالغ إذا قلنا أن واحداً من أسباب الربيع العربي في المنطقة وبالتالي تحوله إلى ربيع دام أو خريف بائس في عدد من البلدان هو ذلك الفشل الذريع الذي تعاني منه البلاد العربية في التعامل مع الحزبية وتداول السلطة اضافة إلى الفشل في إدارة الدولة وشؤونها، وليس بسبب ترتيبات خارجية أو مؤامرات تدميرية هنا وهناك. صحيح أن البوابة الرئيسية لخروج الدول النامية من حالة التخلف يبدأ بإدارة الدولة التي تشمل فصولاً أساسية عديدة لا مجال

لتفصيلها. ولكن تأتي في مقدمتها الإدارة السياسية ثم إدارة الموارد البشرية والموارد الطبيعية وإدارة التعليم والمعرفة والعلاقات الإنسانية والمواطنة والتشريع وبالتالي إدارة المسألة المجتمعية وإدارة التطلعات المستقبلية . ورغم محاولات الأنظمة العربية التهرب من مواجهة الحقيقة وهي ان الحكم ليس حكراً على فصيل دون آخر، وأن الدولة لا تستقر إلا على أساس مبادئ المشاركة وتداول السلطة. وأن الاحزاب والحزبية هي الأداة الأقوى والناجح لمثل هذه المشاركة ولتنظيم عملية التداول، إلا ان الواقع العملي يثبت يوماً بعد يوم أن لا جدوى من هذا التهرب وأن الديمقراطية من خلال الأحزاب تمثل مطلباً أساسياً بالضرورة ويستدعي حياة حزبية نشطة. ومن هنا فقد جاء انعقاد هذه الندوة في جزئها الأول ليلقي الضوء من منظور وطني كلي على هذه المسألة خاصة وان هناك تقارير عالمية ووطنية قد صدرت في هذا الإتجاه وتبين أن الأقطار العربية لا تحتل الترتيب والمكانة المطلوبة في الديمقراطية والحاكمية الجيدة".

وزير التنمية السياسية والبرلمانية الدكتور خالد الكلالدة أشار الكثير من النقاط في حديثه وحواره وأجوبته على الأسئلة التي أثيرت وقال: ان هناك تحديات سياسية وامنية واقتصادية تواجه الاحزاب هي بطريقتها الى الحل والمعالجة لأنه لا يمكن ايقاف او ابطاء مسيرته الاصلاح وقد استمعنا لتأكيد جلاله الملك خلال لقائه الرئيس الاميركي قبل ايام بأن هذه المسيرة مستمرة ولن تتوقف حتى بظل التطورات المقلقة على مستوى الاقليم. و اضاف الدكتور الكلالدة ان ذلك يشكل طمأنة للعالم اجمع بان النموذج الاردني الاصلاحى مستمر وان الاردن ورغم قسوة التحديات التي تواجهه جراء ذلك سيواصل المسيرة ولن يتوقف. واكد ان العمل الحزبي سيكون احد مرتكزات الدولة والنظام السياسي قريبا بمعنى اخر ان الاحزاب هي التي ستشارك في ادارته دفعة الحكومة وهي التي ستشكل الكتل البرلمانية والتي ستقود الحراك السياسي والشعبي وهي التي ستقود المعارضة ايضا على غرار العمل الحزبي في الدول العربية التي اصبح العمل الحزبي راسخا فيها. واستدرك بالقول انه لا يرى ان قانون الاحزاب الحالي يساعد الاحزاب الى الوصول الى ما تطمح اليه من حياة حزبية مؤسسية توصلها الى مجلس النواب وبالتالي تشكيل الحكومة البرلمانية وعليه فانه من المنطقي في هذه المرحلة ان يسبق قانون الاحزاب قانون الانتخاب حتى يمكن للأحزاب من ترسيخ دورها وان تصل الى مجلس النواب في الانتخابات القادمة.

وحول التغييرات السياسية المستقبلية على الأحزاب بين وزير التنمية السياسية الاسبق المهندس موسى المعايطة في ورقته أنه لا يوجد ديمقراطية حقيقية دون أحزاب سياسية تمثل المصالح المختلفة لفضات المجتمع وتسعى لحل الخلافات بينها بالطرق السلمية، مشيراً الى ان الانتخابات جزء من الديمقراطية ولكنها ليست الأساس فالديمقراطية مرتبطة بالتعددية السياسية لحل التناقضات سلمياً وتبليور ارادة

الناس وتعبر عنها. واكد ان قانون الانتخاب يسهم في تطوير التعددية السياسية وتطوير الاحزاب وتوحيد النسيج الوطني للدولة الاردنية وان الاحزاب تسعى للوصول الى تشكيل الحكومات لتطبيق الافكار وبالتالي يحكم عليها المجتمع من خلال التعبير عن مصالحه.

وفي الورقة التي قدمها أمين عام الحزب الوطني الدستوري الدكتور احمد الشناق عن الأحزاب وقانون الانتخاب قال: " ان الحديث عن دور الاحزاب ومكانتها في الانتخابات النيابية يتطلب احلال النظام الحزبي في قانون الانتخابات النيابية وهذا يقتضي تغييرات جوهرية على النظام الانتخابي، فالتعددية الحزبية لا تؤدي دورها ولا تعمل الا في اطار معطيات تختلف عن معطيات المسؤولية الفردية والرقابة الفردية والانتخاب الفردي". وعليه نتحدث عن شان متعلق بإدارة شؤون الدولة وهذا يتطلب استراتيجية وطنية برؤية مستقبلية نحو اعادة الانتاج السياسي للدولة باعتماد النظام الحزبي بديلا لمعادلات تقليدية بما يحفظ المنجز الوطني ويستجيب لمتطلبات الدولة الحديثة.

وتحدث الدكتور موسى بريزات عن معوقات العمل الحزبي في الأردن من منظور يراعي حقوق الإنسان ويوازن بين السياسة والحقوق قائلاً: " ان التجربة الحزبية ما زالت متواضعة جماهيرياً، وأنها بحاجة إلى نضج أكبر وإلى ثقة أكبر من قبل الناس وخاصة الشباب الذين يحتاجون إلى رؤية تجسد أهمية البعد الحزبي في حياتهم وقناعتهم بدور الحزب بعيداً عن المصالح الخاصة وهيمنة الفرد، ولا بد من وجود برامج تقنع الناس لكي تعزز من الارتقاء بالحركة الحزبية التي تظللها انتخابات حره نزيهة تعزز أحزاب ذات برامج قادره على الوصول إلى تشكيل حكومات برلمانية.

وحول الأحزاب والمجتمع قال الدكتور سالم ساري إن إستطلاعات الرأي العام التي تجريها الجامعات ومراكز البحوث الأردنية تشير الى ان الأحزاب الأردنية ، الكبرى والصغرى، لا تصل الى الشارع الأردني.. ولا تتواصل معه. وتشير مجريات السياسة الأردنية الى أن الأحزاب ليست هي الناظم الأكبر أو الأصغر في الحياة السياسية الإجتماعية الأردنية. وتشير الوقائع الفعلية لكل من الدولة، المجتمع، والأحزاب، الى أن السياسة عندنا لا تعمل باتصال مع الأحزاب أوالمجتمع، وانما بانفصال ، عنهما معاً.ومن شأن هذه الإشكالية أن تعمق الهوة الإجتماعية القائمة المتفاقمة بين الأحزاب والمجتمع.

وأضاف: وتشير هذه الحقيقة الى أن الإشكالية الحزبية عندنا، كما هي ربما في أي مجال آخر ، إشكالية ثقافية مجتمعية ، في المقام الأول. فلا تتغذى الأحزاب عندنا من ثقافة سياسية حزبية عصرية متحركة، تتطور بها وتطورها في الوقت ذاته ، وانما تتغذى من الثقافة المجتمعية العامة

السائدُ المسكونة (تاريخياً) بالشك والخوف والعدائية للسياسة والسياسيين ، وللأحزاب والحزبيين. وما دامت القضية الكبرى المشتركة بين هذه القوى الفاعلة الثلاثة، هي الديمقراطية، فلا تكفي لمواجهة هذه الإشكالية الكلية نقد كل من الأحزاب وبرامجها وممارساتها، أونقد الدولة ونظمها ومؤسساتها ، أو نقد المجتمع وبلادته الإجتماعية السياسية، وإنما لابد من التوجه مباشرة الى الإشكالية الثقافية ، اللينة الصلبة ، للديمقراطية الأردنية الكلية.

وأكد ساري أن الطريق المباشر الى الديمقراطية هو تمكين الثقافة /تمكين المجتمع ، لتوليد التغيير الذاتي ، أو إستيعاب التغيير العالمي ..وتلك مهمة تنموية شاقة لأي ثقافة/مجتمع تقليدي ساكن. ولكنها مهمة مركزية لا يتوقف على نجاحها نجاح الأحزاب والمجتمع المدني فحسب، وإنما نجاح السياسة والاقتصاد، العلم والتعليم، الإعلام والاتصال ..جميعاً. وفي حين ما زال يعجز عندنا التغيير التنموي (الطوعي) الذاتي ، فإن احدى الفضاءات المتاحة، هي تكثيف التفاعل الثقافي مع العالم. وهذه مهمة تتيحها حركة العولمة الجارية اليوم والمتجهة، بقوة وإصرار، نحوعولمة الإقتصاد والسياسة والإجتماع والثقافة جميعاً. وما زال عندنا كثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية والتيارات الفكرية ..يرى في هذا الإتجاه العالمي ليس جزءاً من الحل ..وإنما هو جزء من المشكلة!!

وقدم الدكتور منير حمارنة، والسيدُ عبلة أبو عبلة والسيد ظاهر عمرو والدكتور أمجد المجالي نبذة تاريخية عن تجربتهم الحزبية وفلسفتها وانطلاقتها والأجواء العامة التي سادت والصعاب والتحديات التي واجهتها كل مرحلة من المراحل والبرامج التي وضعت لهذه الأحزاب والآفاق التي عملت خلالها ورصد أهم ملامح التجربة الحديثة وعوامل النجاح والفضل التي تمر بها أي تجربة حزبية وكيفية الوصول إلى تجربة حزبية ناجحة قادره على ترجمة برامجها السياسية وتطلعاتها واقتناع الناس بها للوصول إلى قانون انتخابي مميز وخلق مؤسسات حزبية قادره على تجسيد الإرادة الشعبية من أجل إقامة حكومة برلمانية.